

أوراق 6 فلسطينية

السلام الاقتصادي:

مقاربة أمريكية جديدة لتسوية
الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

رائد جيس

أيلول 2020

مدي الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية



أوراق فلسطينية 6
أيلول 2020

السلام الاقتصادي:

مقاربة أمريكية جديدة لتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

رائد جيس

باحث ومختص في الشأن الاقتصادي

المحرر المسؤول: مهند مصطفى

تدقيق: حنا نور الحاج

مسؤولة الانتاج: إيناس خطيب

العنوان: همغينيم 90 حيفا

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

أوراق 6
فلسطينية

مقدمة

بعد تعثر عمليّة السلام، وفشل المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية المباشرة وبرعاية أمريكية في كامب ديفيد عام 2000 في التوصل إلى حلّ دائم للصراع، جرى تحوّل دراماتيكيّ في البيئة الإستراتيجية للسياسة الأمريكية في رؤيتها لتسوية الصراع، بحيث أصبح مشروع السلام الاقتصاديّ هو المكوّن الأساسيّ والوحيد في صيغ التسوية الأمريكية الإسرائيلية المطروحة للتسوية.

وفي ضوء هذا التحوّل، قرّرت الإدارة الأمريكية الحاليّة برئاسة دونالد ترامپ تبنيّ مقاربة جديدة تحتّ الطرفين الفلسطينيّ والإسرائيليّ على الجلوس على طاولة المفاوضات في إطار ما بات يُعرف بـ "صفقة القرن" التي تندرج في سياق السلام الاقتصاديّ.

وتنطلق المقاربة الأمريكية الجديدة من تطوّر العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية التي تتّجه نحو توافق تامّ على مسار جديد للتسوية السياسيّة، ومقاربة جديدة تتعدّد عن خيار حلّ الدولتين باعتباره خيارًا غير واقعيّ في هذه المرحلة، والتوجّه نحو مشروع السلام الاقتصاديّ، لانخفاض تكلفته الاقتصاديّة بالنسبة لإسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكية مقارنة بتكلفة الحلّ السياسيّ، وتنامي الحاجة الفلسطينيّة إلى اقتصاد قويّ وفق رؤية إسرائيل والولايات المتّحدة، بعد النتائج والتبعات التي شهدتها الأراضي الفلسطينيّة والمنطقة العربيّة منذ انخراط الجانب الفلسطينيّ في عمليّة التسوية، وكذلك حالة الضعف العربيّ وهو ما يشكّل دافعًا قويًّا لتبنيّ هذه المقاربة.

في هذا الإطار، تستعرض الورقة جذور ودوافع السلام الاقتصاديّ، وتسلّط الضوء على مشاريع التسوية المطروحة والمغلّفة بغلاف اقتصاديّ، والوقوف على تداعياتها.

المحور الأوّل

السلام الاقتصاديّ: الجذور والدوافع

أولاً: مفهوم السلام الاقتصاديّ

يُعتبر السلام الاقتصاديّ أحد الحلول المقترحة لتسوية وإنهاء الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، وهو يرتكز ارتكازًا رئيسيًّا على بناء علاقات من التبادل التجاريّ والاقتصاديّ بين الدول العربيّة وإسرائيل، إلى جانب بناء علاقات تجاريّة واقتصاديّة بين إسرائيل والضفّة الغربيّة وقطاع غدّة، تكون ممّراً لتسوية سياسيّة مستقبلية بين الجانبين الإسرائيليّ والفلسطينيّ، على أساس مبدأ الأمن مقابل الرخاء الاقتصاديّ، من منطلق حاجة الجانب الإسرائيليّ للأمن والهدوء، وحاجة الجانب الفلسطينيّ للرخاء الاقتصاديّ.¹

وبالتالي يمكن تعريف السلام الاقتصاديّ بأنّه استبدال مبدأ الحلّ السياسيّ لتسوية وإنهاء الصراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ القائم على أساس الأرض مقابل السلام، والذي بموجبه جرى التوقيع على اتّفاق السلام بين منظمّة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل بمبدأ الحلّ الاقتصاديّ القائم على أساس الأمن مقابل الرخاء الاقتصاديّ "السلام الاقتصاديّ".

1. الفاضي، جمال. (2019). "تداعيات مفهوم السلام الاقتصاديّ على مستقبل القضية الفلسطينيّة". لدى: ياسمين، العادي. (محرّرة). **أند السلام الاقتصاديّ على الصراع العربيّ – الإسرائيليّ**. برلين: المركز الديمقراطيّ العربيّ للدراسات الإستراتيجية والسياسيّة والاقتصاديّة. ص 179.

ثانياً: جذور السلام الاقتصادي

فكرة السلام الاقتصادي هي فكرة إسرائيلية قديمة، كان قد طرحها أبرز قيادات حزب العمل في إسرائيل، شمعون بيرس، في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" عام 1993، الذي طرح فيه رؤية إسرائيل للسلام الاقتصادي القائمة على فكرة السيطرة على الشرق الأوسط من خلال اعتقاده أنّ إسرائيل تمتلك من الإمكانيات ما يؤهلها لطرح نفسها شريكاً اقتصادياً لدول المنطقة وجزء من العلاقات الاقتصادية فيها، وقد حاول بيرس في كتابه أن يوازي بين الوصول إلى اتفاقات سياسية واقتصادية على نحو مقبول إلى حدّ ما، لكنّه هو وحزبه لم يكونا جاهزين لدفع الاستحقاق السياسي المطلوب عربياً وفلسطينياً في تلك الحقبة.²

وقد طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أفكاراً للسلام الاقتصادي بمنظور مختلف عمّا طرحه بيرس، يتمثل في الاعتراف بيهودية الدولة مقابل تسهيلات اقتصادية للجانب الفلسطيني دون إقامة دولة فلسطينية وبقاء الوضع القائم على ما هو عليه، بالتوازي مع الرغبة الإسرائيلية للتوصّل إلى سلام اقتصادي وانفتاح اقتصادي مع بعض الدول العربية وتحقيق الرفاهية والازدهار والأمن لشعوب المنطقة. وعلى الرغم من أنّ بيرس ونتانياهو عبّرا عن السلام الاقتصادي بمنظورين مختلفين، فإنّ كلّاً من المنظورين يستهدف في ظاهره الأشمل السيطرة الإسرائيلية على الوطن العربي والتحكّم بمفاتيحه الأساسية.³

ولم يكن الترويج للسلام الاقتصادي يقتصر على إسرائيل فقط؛ فقد روّجت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما للسلام الاقتصادي، من خلال ما طرحه وزير خارجيته من أفكار عام 2013، تمركزت في تحسين الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وتحقيق تقدّم اقتصادي من خلال تجنيد جميع القدرات لتوفير الدعم من قبل الجهات المانحة والمؤسسات الدولية التنموية، ابتغاء خلق أجواء تفيد في إحراز تقدّم في القناة السياسية، باعتبار أنّ الانتعاش الاقتصادي سوف يساعد في خلق أجواء ثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وهذا يعني أنّ الإدارة الأمريكية تتبنّى بصورة أو بأخرى أفكار نتانياهو التي طرحها قبل سنوات، والتي تضمن السلام الاقتصادي بين الشعبين متجاهلة تماماً الحل السياسي.⁴

المشكلة هنا ليست في المنافع والمكاسب التي ستعود على الفلسطينيين جرّاء قبولهم أو انخراطهم في مشروع السلام الاقتصادي الذي سوف يجلب التنمية الاقتصادية والازدهار، حسب ما تروّج له إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. المشكلة تكمن في أنّ الترويج لتحقيق تنمية اقتصادية ودعم الاقتصاد لصالح إحراز تقدّم في المحادثات السياسية وتحقيق السلام أثبت فشله، لوجود قناعة فلسطينية راسخة بأنّ بقاء الوضع على ما هو عليه دون تحقيق حلّ سياسي شامل للقضية الفلسطينية لن يُفضي إلى سلام، وأنّ كلّ المحاولات الإسرائيلية والأمريكية لتمرير حلول اقتصادية لتحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في إطار مشروع السلام الاقتصادي رُفض فلسطينياً، لأنّ المطلوب هو إنهاء الاحتلال لا تحقيق تنمية اقتصادية تطيل أمد الاحتلال وتضدّ بالحقوق السياسية والقانونية للشعب الفلسطيني.

ثالثاً: دوافع ومبررات تبني مشروع السلام الاقتصادي

تعتمد المقاربة الأمريكية الجديدة للسلام الاقتصادي لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي على عدد من الأسباب التي تدفعها لتبني هذه المقاربة والترويج لها، أهمّها: انخفاض تكلفة الحلّ الاقتصادي بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بتكلفة الحلّ السياسي، وتنامي الحاجة الفلسطينية لاقتصاد قويّ وفق رؤية إسرائيل والولايات

2. أبو حيلة، علي. (2019). السلام الاقتصادي مرّة أخرى ومضمونه الشرق الأوسط الجديد. [الدستور](#).

3. سعد الدين، نادية. (2013، 7 تمّوز). السلام الاقتصادي الإسرائيلي: خطة كيري الاقتصادية. وقائع مضادة. [الجزيرة](#).

4. أبو عامر، عدنان. (2018، 18 كانون الثاني). السلام الاقتصادي بين إسرائيل والفلسطينيين. [د. عدنان أبو عامر](#).

المتّحدة بعد النتائج والتبعات التي شهدتها فلسطين والمنطقة العربيّة منذ انخراط الجانب الفلسطينيّ في عمليّة التسوية، وكذلك استغلال ضعف الحالة العربيّة، وبخاصّة بعد تراجع الموضوع الفلسطينيّ لدى بعض الدول العربيّة أمام مواجهة الخطر الإيرانيّ والإرهاب، ويمكن تفصيل تلك الدوافع على النحو الآتي:

1. انخفاض تكلفة الحلّ الاقتصاديّ

يُعتبر خيار الحلّ الاقتصاديّ بالنسبة لإسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكيّة خيارًا إستراتيجيًا نتيجة انخفاض تكلفة الحلّ الاقتصاديّ مقارنةً بالحلّ السياسيّ، ولا سيّما أنّ تمويل معظم المبادرات والمشاريع الاقتصاديّة التي طُرحت لتسوية الصراع (خطة كيري الاقتصاديّة 2013، والخطة الاقتصاديّة الأمريكيّة: السلام من أجل الازدهار 2019 الشقّ الاقتصاديّ من صفقة القرن) تعتمد اعتمادًا رئيسيًا على المِنح والمساعدات الخارجيّة (من دول الخليج العربيّ والاتّحاد الأوروبيّ) ورأس المال الخاصّ، وهذا ما تسعى إسرائيل إلى تحقيقه؛ أي إدارة الصراع بدلًا من حلّ الصراع، وبدون تكلفة سياسيّة تتعلّق بالقضايا الرئيسيّة والمتعلّقة بـ "مصير القدس وعودة اللاجئين والاستيطان والحدود والمياه"، وفي الوقت ذاته ضمان انفتاح مع الدول العربيّة وإقامة علاقات اقتصاديّة ودبلوماسية مع الدول العربيّة.⁵

2. الحاجة الفلسطينيّة لتقوية الاقتصاد وعدم الانهيار

بعد انخراط الجانب الفلسطينيّ في عمليّة السلام التي بموجبها أُسست السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة عام 1994، وتسلمت زمام الأمور في الأراضي الفلسطينيّة، وشُرع في عمليّة بناء المؤسسات الفلسطينيّة، واجهت هذه المؤسسات العديد من القيود التي استمرت إسرائيل في فرضها خلال المرحلة الانتقاليّة، وكذلك لم تستطع السلطة الفلسطينيّة صياغة برنامج وطنيّ وشامل للإصلاح والتنمية في هذه المرحلة، ويُعزى السبب في ذلك في جزء منه إلى السياسات الإسرائيليّة التي لم تَفّ بالتزاماتها طبقًا لاتفاقيات المرحلة الانتقاليّة (اتفاقية أوسلو وملحقها بروتوكول باريس الاقتصاديّ)، ويُعزى الجزء الآخر إلى الضعف الهيكليّ الذي اتّسمت به السلطة الفلسطينيّة، وعدم وجود رؤية متّسقة، وهو ما يعكس إلى حدّ بعيد أوجه القصور الذاتيّ الذي اتّسمت به اتفاقيات المرحلة الانتقاليّة.⁶

وقد اعتمدت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة خلال المرحلة الانتقاليّة كثيرًا اعتمادًا على المِنح والمساعدات الخارجيّة في بناء المؤسسات الاقتصاديّة الفلسطينيّة وفي تمويل الخطط والبرامج التنمويّة، إلّا أنّ رؤية وأجندة الجهات المانحة أثقلت على كاهل القدرات المؤسسيّة الاقتصاديّة الفلسطينيّة الضعيفة أصلًا، وقيدت نطاق إعداد إستراتيجيّة وسياسة للتنمية الوطنيّة، وهو ما أدّى إلى غياب هدف واضح للتنمية في ظلّ اتّساع نطاق طلبات وشروط الجهات المانحة، وكذلك الضغط الذي تفرضه السياسات والإجراءات الإسرائيليّة القمعيّة التي استمرت في تلك المرحلة، والتي أدت إلى تبني السلطة الفلسطينيّة بدائل خاصّة لسياسات تفتقد غالبًا للاستدامة.⁷

ونتيجة لذلك تأثر الاقتصاد الفلسطينيّ في تلك المرحلة تأثرًا شديدًا وأضعفت قدرتها على تحقيق تنمية اقتصاديّة ومستدامة، وقد واصلت إسرائيل سياساتها وممارساتها الاحتلاليّة بعد المرحلة الانتقاليّة، والتي تمثّلت في مصادرة الأراضي، والاستيطان، والحصار والإغلاق، وتقييد حركة الأشخاص والسلع داخل المناطق الفلسطينيّة ومع العالم الخارجيّ، وشنّ الحروب المتكرّرة على قطاع غزّة، التي أدت في المحصّلة النهائيّة إلى تعطيل عمليّة الإصلاح الاقتصاديّ وإعادة الهيكلة، وعرقلة النموّ الاقتصاديّ، وكذلك تدهور الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الأراضي

5. البابا، جمال. (2019، 29 تشرين الثاني). مقابلة شخصيّة.

6. مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد. (2012). الاقتصاد الفلسطينيّ: وضع سياسات الاقتصاد الكليّ والتجارة في ظلّ الاحتلال. ص 11.

7. المصدر السابق.

الفلسطينية، وهذا أفضى بطبيعة الحال إلى زيادة الحاجة الفلسطينية لتقوية اقتصادها، وهو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى استخدام هذه الحاجة كوسيلة ضغط على الجانب الفلسطيني لقبول بمشروع السلام الاقتصادي.

وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أنّ الحاجة الفلسطينية لتقوية الاقتصاد تشكّل فرصة لقبول الجانب الفلسطيني بالسلام الاقتصاديّ لتسوية الصراع بديلاً لمشروع السلام الشامل. وما يؤكّد ذلك أنّ كلّ ما طُرِحَ من مبادرات ومشاريع لتسوية الصراع في السنوات الأخيرة لم تكن سوى مبادرات ومشاريع اقتصادية في إطار السلام الاقتصاديّ متجاهلة تمامًا الحلّ السياسيّ لتسوية وإنهاء الصراع.

3. ضعف الحالة العربيّة

شكّلت حالة الضعف لدى بعض الدول العربيّة دافعاً قوياً لتمرير تسوية الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، بما فيها القضية الفلسطينية عبر مشروع السلام الاقتصاديّ، حيث يعود ضعف الحالة العربيّة لعدد من الأسباب أهمّها:

أ. تدمير بعض الدول العربيّة: تعرّضت بعض الدول العربيّة للتدمير الفعليّ، ولأسباب شتى بدءاً من العراق إلى سوريا وليبيا واليمن، فضلاً عن مشكلات كبيرة في دول عربيّة أخرى، الأمر الذي أدّى إلى ضعف الحالة العربيّة، وذلك ما انعكس بطبيعة الحال سلبياً على كفيّة تعامل الدول العربيّة مع الواقع العربيّ والقضية الفلسطينية.⁸

ب. التحوّل الإقليميّ: ويتمثّل ذلك في استغلال حالة عدم الاستقرار السياسيّ والأمنيّ في المنطقة العربيّة (نموّ وبروز ظاهرة الإرهاب وارتباطها بالتّيارات الإسلاميّة - "الجماعات المتطرّفة")، بعد ثورات ما يسمّى بالربيع العربيّ في تبنّيها خطأً مغايراً للتعامل مع القضية الفلسطينية النابع من تغيّرات البيئة الإقليميّة على أساس أنّ أيّ تسوية للصراع مع الفلسطينيّين يجب أن يكون عبّر بؤابة الحلّ الإقليميّ مع الدول العربيّة، أي جزء من تسوية عربيّة تسهم في حلّ المسألة الفلسطينية تقوم على أساس مبدأ التطبيق مع الدول العربيّة وكمدخل لتسوية القضية الفلسطينية.⁹

ت. القلق العربيّ من إيران: ويتمثّل في استغلال حالة القلق العميق التي تولّدت لدى بعض الدول العربيّة - وبخاصّة دول الخليج العربيّ - من التمدّد الإيرانيّ في المنطقة وبسط نفوذها، في طرح إسرائيل كحليف إستراتيجيّ للعرب في مواجهة إيران، وهو ما يقتضي -بموجب هذا الخيار- إيجاد صيغة أو حلّ للصراع عبر مشروع السلام الاقتصاديّ يكون بديلاً عن حلّ الدولتين القائم على قرارات الشرعيّة الدوليّة، ويرتكز على مشاركة العرب سياسياً وجغرافياً في تحمّل تكاليف القضية الفلسطينية.¹⁰

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إنّ الولايات المتحدة الأمريكية حاولت الاستفادة من تعظيم هذه الدوافع لتمرير مقاربتها الجديدة للتسوية، وذلك من خلال القفز عن الحلّ السياسيّ والشامل لتسوية الصراع عبر طرح مشروع سلام اقتصاديّ يركّز على تقديم تسهيلات وتحسينات اقتصادية ويضمن عدم وجود دولة فلسطينيّة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، ويضمن إقامة علاقات اقتصادية وسياسيّة بين إسرائيل والدول العربيّة.

8. القدوة، ناصر (2019). القضية الفلسطينية والحالة العربيّة. [مجلة الدراسات الفلسطينية](#)، العدد 120. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 21.

9. مصطفى، مهّد. (2016، أيلول). [إسرائيل والبيئة الإقليميّة: التحوّلات الإستراتيجيّة والمسألة الفلسطينية](#). رام الله: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيّة - مسارات، ص 76.

10. أبو كريم، منصور. (2019). "الحلّ الإقليميّ من منظور الأحزاب الإسرائيليّة في ضوء التحوّلات الإقليميّة". لدى: ياسمين، العابدي. (محرّرة). [أثر السلام الاقتصاديّ على الصراع العربيّ - الإسرائيليّ](#). برلين: المركز الديمقراطيّ للعرب للدراسات الإستراتيجيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، ص 139.

المحور الثاني مشاريع السلام الاقتصادي

بعد أن تعثرت عملية السلام وفشلها في التوصل إلى حلٍّ سياسيٍّ للقضية الفلسطينية، وفشل مفاوضات الحلّ النهائي في كامب ديفيد عام 2000 في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، تدرجت المحاولات الأمريكية بين المدّ والجزر وتعدّدت منافذها، ولكن في اتجاه واحد، وهو الحلّ الاقتصادي، إذ إنّ معظم المبادرات الأمريكية التي طرحتها لتسوية الصراع منذ العام 2000 حتى الوقت الراهن ما هي إلا خطط ومبادرات ومشاريع اقتصادية بحتة، نوردها في ما يلي:

أولاً: خطة كيري الاقتصادية

هي مبادرة أمريكية تطرح معالجات اقتصادية بديلة عن الحلّ السياسيّ الشامل، قدّمها جون كيري وزير الخارجية الأمريكي، وذلك خلال فعاليات المنتدى الاقتصادي العالميّ للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عُقد على شواطئ البحر الميت في الأردن في شهر أيار عام 2013، وسلّمها رسميًا للسلطة الفلسطينية في شهر أيلول عام 2013، وتدرج في إطار بناء الثقة من أجل تهيئة أجواء مواتية لبدء المفاوضات واستمرارها، وهي تأتي أيضًا بعد نجاح كيري في الشروع في المفاوضات مع عدم وقف الاستيطان تماهيًا مع الشروط الإسرائيلية ورؤيتها الراضية لإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس، والسيطرة على منطقة الأغوار، وفزاعة الاعتراف بالدولة اليهودية.¹¹

بيّنت الخطة أنّ الهدف الأساسي لها هو تحفيز التغيّرات والتحوّلات وتسارعها في الاقتصاد الفلسطيني، فهي ترمي إلى تحفيز معدّلات النمو الاقتصاديّ وشمولها كلّ الأراضي الفلسطينية، من خلال ضخّ أربعة مليارات دولار خلال ثلاث سنوات، لتخفيض معدّلات البطالة تخفيضًا شديدًا، وزيادة مستوى دخل الأسرة الفلسطينية على نحو ملموس، وتحقيق زيادة كبيرة في التدفّقات الاستثمارية الداخلية والخارجية، وتخفيض اعتماد السلطة الفلسطينية في موازنتها على المساعدات الخارجية.¹²

لم تلق هذه الخطة أيّ نجاح، بل باءت بفشل ذريع، لمنافستها للوقائع القائمة ولمعطيات ومنطق الأحداث الجارية، ولا سيّما المتعلّق منها بمجريات المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وما آلت إليه، وتحديدًا لم تضمن وقف الاستيطان ولو مؤقتًا، ولا تهيئة الأجواء لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فضلًا عن وضع القدس النهائي الذي ترفض إسرائيل طرحه على طاولة المفاوضات، إلى جانب أنّ تنفيذ الخطة يعتمد على الجانب الإسرائيلي، ويمثّل ركناً أساسيًا في ذلك، حيث افتترضت موافقة إسرائيل على عناصر الخطة واستعدادها لتوفير التسهيلات المطلوبة لتنفيذها،¹³ وقد أوضح طوني بلير في مقال له حول الموضوع "أنّ تطبيق خطة كيري الاقتصادية سيطلب التزامًا جليًا واضحًا (هكذا وردت في الأصل) لا غبار عليه من قبل حكومة إسرائيل، فلسفةً ومضمونًا، وسيعتمد نجاحها بشكل محتوم على تطبيق إجراءات إسرائيلية تسهيلية على نطاق كبير جدًّا، بحيث لا تزيل فقط العوائق المادية أمام تطبيقها، بل تكسر الحواجز النفسية أمام المشكّكين في إمكانيّة نجاحها أو نجاح العملية السياسية ككل".¹⁴

11. العجلة، مازن. (2014، 20 آذار). **خطة كيري الاقتصادية: الأهداف، المضامين والأبعاد. قراءات إستراتيجية**. السنة 7، العدد 13. غزّة: منظمّة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني. ص 7.

12. العجلة، مازن. (2013). **خطة كيري الاقتصادية: الأهداف، المضامين والأبعاد**. مجلّة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 39. غزّة: دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني. ص 165.

13. اشتية، محمّد. (محرّر). (2017). **الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج**. القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكدار. ص 206.

14. العجلة، مازن. (2014). المصدر السابق. ص 12.

ثانياً: الخطة الاقتصادية الأمريكية: السلام من أجل الازدهار

هي خطة اقتصادية بعنوان: السلام من أجل الازدهار "رؤية لتمكين الشعب الفلسطيني وبناء المجتمع، وكذلك رؤية جديدة للشعب الفلسطيني والشرق الأوسط الكبير، والتي تهدف إلى تمكين الشعب الفلسطيني من بناء مستقبل أفضل له ولأبنائه"، قُدمت في ورشة عمل انعقدت في البحرين في يومي 25 و 26 حزيران عام 2019، بدعوة أمريكية، وبإشراف مباشر من جاريد كوشنير بوصفه مستشار الرئيس الأمريكي.

تبنت الخطة أفكاراً عامة عن سبل تحقيق استثمارات للفلسطينيين ودول الجوار الثلاث (مصر والأردن ولبنان) من خلال ضخ 50 مليار دولار على مدار عشر سنوات، لتنفيذ عدد من المشاريع الاقتصادية بلغت نحو 213 مشروعاً، منها 32 مشروعاً لدول الجوار الثلاث (مصر والأردن ولبنان) والباقي (181) مشروعاً في الضفة الغربية وغزة بقيمة 27.813 مليار دولار.¹⁵

حددت الخطة أربعة أهداف رئيسية: مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني؛ توفير أكثر من مليون فرصة عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ خفض معدل البطالة إلى ما يقارب أرقاماً أحادية؛ خفض معدل الفقر الفلسطيني بنسبة 50%.¹⁶

وعلى الرغم من أنّ الإدارة الأمريكية ترى في الخطة فرصة سانحة يمكن من خلالها تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي من بوابة الاقتصاد، فاطّاع الجانب الفلسطيني هذه الورشة ورفض مخترجاتها، كما أنّ المشاركة العربية والدولية كانت باهتة في ورشة البحرين، وكان ثمة شبه موقف عربي ودولي يؤكد أنّ الحل السياسي يمثل الأولوية لتسوية الصراع، وأنّ حلّ الدولتين هو الأساس.¹⁷

ويعود الرفض الفلسطيني لهذه الخطة إلى عدّة أسباب، أهمّها أنّها تطرح خياراً للحلّ يُعدّ الأكثر تطرفاً وراдикаليّة من الخطط الأمريكية السابقة، وأنّها لا تحمل أيّ مضمون سياسيّ على الإطلاق، ولا تعترف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني الذي نصّت عليه جميع المواثيق والأعراف الدولية، وكذلك أنّ الخطة تسعى إلى تحويل القضية الفلسطينية إلى أزمة إنسانية ومعيشية تُسقط عن كاهل الاحتلال الإسرائيليّ أيّ مسؤولية سياسية أو قانونية.

لذا، كان ثمة إجماع كامل من قبل القوى السياسية والاقتصادية الفلسطينية (القيادة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ورجال الأعمال الفلسطينيين) بشأن الخطة الاقتصادية التي عُرضت في ورشة البحرين الاقتصادية ورفض مخترجاتها ورفض جميع الإجراءات والقرارات الأمريكية الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، عبر بوابة السلام الاقتصادي.¹⁸

ويستند الموقف الفلسطيني الراض لهذه الخطة إلى الدعم والتأييد من قبل بعض الدول العربية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى الدعم الدولي وتمسك غالبية عظمى من الدول الكبرى خاصة والتي ترفض تغيير مبادئ الحلّ السياسي القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام، بالحلّ الاقتصادي "السلام الاقتصادي" القائم على مبدأ الأمن مقابل الازدهار الاقتصادي. على سبيل المثال

15. العجلة، مازن. (2019). قراءة في الخطة الاقتصادية الأمريكية "السلام من أجل الازدهار" من منظور الاقتصاد السياسي. ورقة مقدّمة لورشة عمل: الخطة الاقتصادية الأمريكية "السلام من أجل الازدهار". غزة: دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني.

16. كوشنير، جاريد. (2019). الخطة الاقتصادية الأمريكية من السلام إلى الازدهار: رؤية جديدة للشعب الفلسطيني. ورقة عمل قدّمتها في ورشة البحرين الاقتصادية. المنامة، ص 6.

17. عزم، أحمد جميل. (2019). صفقة القرن: حلّ الصراع للإسرائيليين وتحويله للفلسطينيين. منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية الحادي عشر: مستقبل قطاع غزة في إطار المشروع الوطني الأدوار الإقليمية والدولية. غزة: دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني. ص 77.

18. جيس، رائد. (2019). تداعيات صفقة القرن على المشروع الوطني الفلسطيني. ورقة عمل مقدّمة في ورشة: القضية الفلسطينية ما بين وعد بلفور وصفقة القرن. غزة: مؤسسة ياسر عرفات.

لذلك، لا الحصر، الأمير السعودي تركي الفيصل، مسؤول الاستخبارات السعودية السابق، الذي سجّل الإعلام مرارًا بشأنه تصريحات وأخبارًا ومصافحات مع إسرائيليين تعليقًا على الخطة الاقتصادية المقدّمة في البحرين، من بينها: "أنّ خطة السلام في الشرق الأوسط لن تنجح ما لم تتضمّن دولةً فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة، وعاصمتها القدس، وأنّ الخطة التي طُرحت في البحرين والأفكار عن صفقة القرن معلّقة بالهواء".¹⁹

المحور الثالث

تداعيات السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية

لا شك أنّ طرح الإدارة الأمريكية لمقاربتها الجديدة لتسوية الصراع "صفقة القرن"، التي تندرج في إطار السلام الاقتصادي بمعزل عن الحلّ السياسيّ والشامل لتسوية الصراع، له عواقب مضرّة على القضية الفلسطينية نتيجة تجاهل الإدارة الأمريكية المتعمّد لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلّعاته الوطنيّة، في بناء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس، وضمن حلّ عادل ومنصف لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

ومن خلال ما جرى استعراضه من مشاريع السلام الاقتصاديّ (خطة كيري الاقتصادية والخطة الاقتصادية الأمريكية: السلام من أجل الازدهار) يمكن تلخيص تداعيات السلام الاقتصاديّ على القضية الفلسطينية في النقاط التالية:

أولاً: مصير القدس

يُعتبر مصير القدس أخطر ما يتضمّنه مشروع السلام الاقتصاديّ، إذ سبق الإعلان عن الشقّ الاقتصاديّ لصفقة القرن اعتراف إدارة ترامبي في كانون الأول عام 2017 بمدينة القدس موحّدةً بقسميّها الشرقيّ والغربيّ عاصمةً لإسرائيل، وقامت بالفعل بنقل سفارتها إلى المدينة، في أيار عام 2018، بغية حسم مصيرها قبل أية مفاوضات مستقبلية مع تأكيد السيادة الإسرائيليّة على كامل المدينة بلا منازع. وقد أشارت بعض التسريبات الإعلامية الإسرائيليّة إلى أنّ الخطة الأمريكية للحلّ تقوم على تقسيم مدينة القدس مع احتفاظ إسرائيل بالسيادة على القدس الغربيّة وبعض الأجزاء من القدس الشرقيّة بما يشمل البلدة القديمة ومحيطها مع وجود إدارة مشتركة تضمّ إسرائيل والفلسطينيين والأردن، وربما دولاً أخرى، وبدلاً من مدينة القدس فإنّ الخطة الأمريكية تطمح إلى منح الفلسطينيين عاصمةً في بلدة أبو ديس، التي تبعد حدودها الغربيّة كيلومترين عن المسجد الأقصى فقط.²⁰

ثانياً: دعم الاستيطان

تجاهلت الإدارة الأمريكية الحاليّة قضية الاستيطان. ليس هذا فحسب، وإنّما تقاسمت هي والحكومة الإسرائيليّة اتّخاذ موقف موحّد تجاه عدم معارضة التوسّع الاستيطانيّ في الضفّة الغربيّة؛ وذلك على العكس من إدارة الرئيس باراك أوباما، الذي سمح في آخر أيام إدارته بإصدار قرار يطالب إسرائيل بوقف الاستيطان فوراً، بتأييد 14 دولة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، مع امتناع الولايات المتّحدة عن التصويت للمرّة الأولى منذ عام 1979. وبالتالي لم تعد الإدارة الأمريكية الحاليّة ترى في الاستيطان أيّ مخالفة للقانون الدوليّ أو عقبة تقف أمام استئناف المفاوضات الثنائيّة بين الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ وتحقيق السلام. ويُعتبر تصريح وزير الخارجيّة الأمريكيّ بومبيو، الصادر في 2019/11/18، ترجمةً لهذا الموقف المنحاز انحيازاً مطلقاً إلى الاحتلال والداعم للاستيطان، والذي أشار فيه إلى أنّه "الولايات المتّحدة خلصت إلى أنّ إقامة المستوطنات للمدنيين الإسرائيليين في الضفّة الغربيّة لا يُعتبر بحدّ ذاته

19. عزم، أحمد جميل. (2019). المصدر السابق. ص 77.

20. جرابعة، محمود. (2019، 22 أيار). صفقة القرن: السلام بلا فلسطينيين وبشروط إسرائيلية. مركز الجزيرة للدراسات. ص 2.

مخالفًا للقانون الدولي، وأن اعتبار المستوطنات المديّة تخالف القانون الدولي أمر لم تثبت نجاعته ولم يساعد في تحقيق السلام".

ويتناقض هذا الموقف تناقضًا كاملًا مع قرار مجلس الأمن الدوليّ ذي الرقم (2334)، لسنة 2016، والذي صدر دون اعتراض من الإدارة الأمريكيّة، وأُكد في بنده الأوّل أنّه "إقامة إسرائيل للمستوطنات على الأرض الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967، بما فيها القدس الشرقيّة، ليس له أيّ قيمة قانونيّة، ويمثّل انتهاكًا صارخًا للقانون الدوليّ وعقبة في طريق تحقيق حلّ الدولتين وسلام عادل ودائم وشامل".²¹

وقد أظهرت التسريبات التي سبقت الإعلان عن الخطّة الاقتصادية في البحرين، المنعلّقة بالاستيطان، أنّ الرؤية الأمريكيّة تقوم على تقسيم المستوطنات إلى ثلاث مجموعات؛ تشمل المجموعة الأولى الكتل الاستيطانيّة الكبرى التي ستضمّها إسرائيل إليها، والثانية هي المستوطنات النائية التي لن يُسمح لها بالتوسّع، والثالثة هي المستوطنات العشوائيّة التي سيجب إخلاؤها. ولكن من الناحية العمليّة يبدو أنّ إسرائيل تتّجه إلى ضمّ مناطق أوسع من المستوطنات تحت سيادتها، لا إلى ضمّ المستوطنات الكبرى فقط.²²

علاوة على هذا، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو بتاريخ 2017/7/11 أنّ سياسة حكومته تجاه الضفّة الغربيّة تستند إلى أنّ هذه الأرض "جزء من بلدنا ووطننا إسرائيل [...] وسوف نستمرّ في تطوير وبناء هذه المنطقة [تكتيف الاستيطان الاستعماريّ]، وفي أيّ تسوية مستقبلية لن يتمّ اقتلاع أيّ مستوطنة أو إخلاء أيّ مستوطن من منزله، وسواء أكان هناك اتفاق أو لم يكن فإنّ الأراضي الواقعة غربيّ نهر الأردن بما في ذلك غور الأردن ستكون تحت السيطرة الإسرائيليّة".²³

ثالثًا: عرقلة عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) للتخلّص من حقّ العودة

اتّهمت إدارة ترامپ وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بأنّها مؤسّسة "معيبة بشكل لا يمكن إصلاحه"،²⁴ وأنّها تعمل على إدامة أزمة اللاجئين عن طريق توفير الخدمات الأساسيّة لهم بدلًا من العمل على إعادة توطينهم على نحوٍ دائم في مكان آخر، أي في الدول التي تستضيفهم. ففي رسائل بريد إلكترونيّة داخلية مسرّبة من جاريد كوشنير إلى زميله، جيسون چرينبلات، ظهرت نيّة الإدارة الأمريكيّة على العمل على بذل مجهودات لعرقلة عمل الأونروا ونشاطاتها.²⁵

وقد بدأت الولايات المتّحدة الأمريكيّة في تطبيق هذا بالفعل في عام 2018، وذلك عن طريق قطع مساعداتها الماليّة للوكالة؛ حيث سحبت الولايات المتّحدة 300 مليون دولار من قيمة تمويلها، وهو ما سبّب أزمة ماليّة غير مسبوقه للوكالة ووضع نشاطاتها في جميع أقاليم العمليّات في دائرة الخطر، لولا المساعدات الطارئة التي استطاعت الوكالة تجنيدها.

يجدر بالذكر أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة، على مدى عقود، كانت تُعتبر المساهم الأوّل في موازنة الأونروا، بنسبة مقدارها ما يقارب 40%؛ فقد بلغت مساهمتها في العام 2017 نحو 350 مليون دولار، وتراجعت في العام 2018 إلى 65 مليون دولار فقط. وقد تسبّب هذا القرار في مفاقمة الأزمة الماليّة التي كانت تعاني منها وكالة "أونروا"

21. المركز الفلسطينيّ لحقوق الإنسان. (2019). [تصريحات بوميبيو بشأن الاستيطان اذراء للقانون الدوليّ وتدمير كامل لفرص السلام](#). غة.

22. جرابعة، محمود؛ وبن شطريت، ليهي. (2019، 25 نيسان). [الانتخابات الإسرائيليّة 2019: التفاعلات الداخليّة والانعكاسات الخارجيّة](#). مركز الجزيرة للدراسات. ص 6.

23. عريقات، صائب. (2019، 22 تموز). [ماذا طُرح في ورشة عمل المنامة؟ وماذا بعدها؟](#) دراسة رقم (25) مقدّمة إلى المجلس النوريّ الفلسطينيّ شباط-تموز 2019. رام الله. ص 3.

24. أهرين، رفائيل. (2018، 10 تشرين الأوّل). مدير مكتب الأونروا في نيويورك: أدافع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين والإسرائيليين سوّبة. [تايمز أوف إسرائيل](#).

25. جرابعة، محمود. مصدر سابق. ص 4.

أصلاً؛ وهو ما دفعها إلى اتخاذ قرارات عدّة أفضت إلى تقليص خدماتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وتشمل تلك خدمات قطاعات التعليم والرعاية الصحيّة والإغاثة، والخدمات الاجتماعيّة والبنيّة التحتيّة وتحسين المخيمات والحماية والإقراض الصغير.²⁶

لم تكتفِ الولايات المتحدة بوقف تمويل وكالة الأونروا، بل تعمل - بالتعاون مع إسرائيل - على تفكيكها ونقل صلاحياتها لهيئات أمميّة أخرى، ابتغاء القضاء على حقّ العودة، وذلك عن طريق إعادة تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني، حيث يتّهم الطرفان، الأمريكيّ والإسرائيليّ، وكالة الأونروا بمساعدة الفلسطينيين في إدامة روايتهم المتعلّقة بالصراع وأسبابه، وذلك عبر توريث مكانة اللاجئ لنسل اللاجئين، حتّى أولئك الذين يتمتّعون بجنسيّة دول أخرى؛ وهو ما أدى إلى مضاعفة أعداد اللاجئين أكثر من مرّة خلال العقود الماضية، فقد أنشئت الأونروا لخدمة اللاجئين الفلسطينيين حصراً، وهي تُعتبر أنّ جميع اللاجئين وأحفادهم يندرجون ضمن إطار اختصاصاتها ومسؤوليّتها القانونيّة، وهذا بالتحديد ما تحاول تل أبيب وواشنطن تغييره حالياً.

رابعاً: تشجيع الدول العربيّة للتطبيع والتحالف مع إسرائيل

وجود ورشة البحرين على أرض عربيّة يشجّع الإدارة الأمريكيّة على الاستمرار في طرح مثل هذه المشاريع التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، ويشجّع الاحتلال للاستمرار في عدوانه، كما يؤكّد رواية اليمين الإسرائيليّ التي مُفادها أنّه يمكنه أن يطبّع مع دولة عربيّة بدون أن يقدم للشعب الفلسطيني حقوقه.

فضلاً عمّا سبق ذكره، وقّرت ورشة البحرين أرضيّة جديدة لإعادة تشكيل حضور إسرائيل في المنطقة، لا من خلال جعلها طبيعيّة فقط، بل كذلك حليفة مركزيّة تُسهم في استقرار الأنظمة العربيّة المشاركة وبقياتها، وبالتالي أصبحت القضية الفلسطينيّة في هذه الحالة مجرد منتج عرضيّ، ومن السهل التضحية بها في سبيل السعي للحفاظ على العروش في ظلّ الخطر الإيراني. بالإضافة إلى هذا، حاولت الإدارة الأمريكيّة من خلال الورشة التخلّص من آخر عقدة تقف حائلاً أمام اندماج إسرائيل في المنطقة، عن طريق نزع كلّ مرّكبات الصراع السياسيّة وتحويله إلى مشكلة إنسانيّة يمكن حلّها بالمزيد من الاستثمارات الماليّة التي تطمح إلى تحسين الوضع الاقتصاديّ للفلسطينيين، وبالتالي حلّ أزمتهم.²⁷

خامساً: تجاوز مبادرة السلام العربيّة

يُعتبر السلام الاقتصاديّ تجاوزاً صريحاً لمبادرة السلام العربيّة، حيث تجاوزت الإدارة الأمريكيّة على نحو متعمّد خلال طرحها الخطة الاقتصاديّة في ورشة البحرين مبادرة السلام العربيّة السعوديّة التي تبنتها الدول العربيّة في قمة بيروت عام 2002، المبادرة التي لم تعبأ بها إسرائيل وأخذت في فرض المزيد من الحقائق على الأرض لإقامة نفوذها على كامل فلسطين، حقائق تنفي أية إمكانيّة لتطبيق مبادرة كهذه؛ إذ إنّ إسرائيل مسحت على نحو نهائيّ الفكرة القائمة على إقامة دولة فلسطينيّة في حدود عام 1967، وأخذت في التوسّع بإقامة المستوطنات في الضفّة الغربيّة على نحو غير مسبوق، إلى جانب أنّها تطمح إلى ضمّ المناطق "ج" التي تشكّل ما يزيد عن 60% من مساحة الضفّة الغربيّة. بموازاة ذلك، تُعمّق إسرائيل سيطرتها على شرقيّ القدس، وتزيد ربطها بغربيّ المدينة، بمشاريع اقتصاديّة - اجتماعيّة ومشاريع بنية تحتية وقبضة أمنيّة مشدّدة إلى الشمال، ممّا اعتراف الأمريكيّ بضمّ الجولان بسهولة مفرطة. كلّ ذلك يثبت أنّ حقائق القوّة أهمّ من حقائق الشرعيّة.

26. جيس، راند. (2019). قطع المساعدات الأمريكيّة عن الشعب الفلسطيني: التداعيات وخيارات المواجهة. **أوراق فلسطينيّة**. 5. حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقية. ص 9.

27. متراس. (2019، 26 حزيران). ورشة البحرين: من التطبيع مع "إسرائيل" إلى التحالف معها. **متراس**.

حيال هذا المشهد، لم يتراجع العرب عن مبادرة السلام، بل نسوها بكلّ بساطة، وهم اليوم لا يعرضون "مبادرة" على الفلسطينيين بل يطلبون منهم الاستسلام، لأنّ الأولوية اليوم اتّخذت شكلاً واضحاً بالنسبة لهم: رؤية إيران كعدوٍ أساسيٍّ، ومصالح تتشكّل على وقع ثورات الشعوب العربيّة 2011؛ إذ بعد ذلك العام بدأت الأنظمة الجمهوريّة تتهاوى تباغماً تحت وطأة الموجات الشعبيّة المطالبة بكرامتها، فيما أخذت الأنظمة المملكيّة على عاتقها التصديّ لهذا الجديد. تكفّلت المملكيّات في قيادة الثورة المضادّة ودعمها، وهي نفسها التي تقود اليوم مهمّة جعل إسرائيل طبيعيّة، بل أكثر من ذلك: التحالف معها ضدّ الفلسطينيين وضدّ شعوبها أيضاً.²⁸

خاتمة

طرح الإدارة الأمريكيّة لمقاربتها الجديدة لتسوية الصراع في إطار مشروع السلام الاقتصاديّ، بمعزل عن الحلّ السياسيّ والشامل لتسوية الصراع الفلسطينيّ - الإسرائيليّ، هذا الطرح له تداعيات خطيرة على القضية الفلسطينيّة نتيجة لتجاهل الإدارة الأمريكيّة المتعمّد لحقوق الشعب الفلسطينيّ وتطلّعاته الوطنيّة، في بناء دولة فلسطينيّة مستقلّة ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس، وضمان حلّ عادل ومنصف لعودة اللاجئين الفلسطينيين من جهة، ومن جهة أخرى لم تقدّم المقاربة الأمريكيّة الجديدة رؤية جدّية لحلّ الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، بل قدّمت محاولات أمريكيّة إسرائيلية لتخدير الفلسطينيين وإلهائهم عن الأبعاد السياسيّة، التي تفوق بكثير الآثار الاقتصاديّة، ولذا فهي أقرب إلى إدامة الصراع لا إلى حلّه، ممّا يعني أنّ إقامة الدولة الفلسطينيّة وتحقيق سلام عادل وشامل سيبقى بعيداً جدّاً.

أضف إلى ما سلف أنّ مشاريع السلام الاقتصاديّ - سواء في ذلك خطة كيري الاقتصاديّة أو الخطة الاقتصاديّة الأمريكيّة "الشقّ الاقتصاديّ من صفقة القرن" - هي محاولات أمريكيّة إسرائيلية لتمير الأطماع الإسرائيليّة إلى إقامة علاقات اقتصاديّة وتحالفات إستراتيجيّة مع الدول العربيّة (التطبيع) دون التوصل إلى حلّ وتسوية الصراع الفلسطينيّ - الإسرائيليّ بصورة نهائيّة.

لذا، ثمة إجماع كامل من قبل القوى السياسيّة والاقتصاديّة الفلسطينيّة (القيادة الفلسطينيّة والفصائل الفلسطينيّة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ ورجال الأعمال الفلسطينيّين) لرفض مشاريع السلام الاقتصاديّ، تُرجم على أرض الواقع برفض خطة كيري الاقتصاديّة وورشة البحرين الاقتصاديّة ورفض مُخرجاتها، ورفض جميع الإجراءات والقرارات الأمريكيّة الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينيّة، عبر بوابة السلام الاقتصاديّ.



مدي الكرمل

المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية